المطروح عند المحدثين – دراسة نظرية تطبيقية–

د. إبراهيم خليل أحمد بني سلامة
قسم السنة – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المطروح عند المحدثين - دراسة نظرية تطبيقية

د. إبراهيم خليل أحمد بني سلامة
قسم السنة – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٧/ ٤/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ٣٠/ ٧/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

يستخدم المحدثون مصطلحات وأوصافًا يُعبرون بها عما يدور في أذهانهم من مفاهيم ومعاني، وقد اتسمت مصطلحاتهم بالمرونة واليسر، ومما لا شك فيه أن معرفة هذه المصطلحات ومعانيها نافع جدًّا، لذا وقع اختياري على دراسة أحد هذه المصطلحات التي لم تنل حظها من الدراسة مطلقًا.

فتعرضت في هذا البحث لدراسة وصف المطروح أو المطرح عند المحدثين، وقد تناولت بيان معناه، وحكمه، وعلاقته بغيره، وتاريخ استخدامه، ثم درست الأحاديث والرواة الذين وُصفوا بذلك، بهدف الكشف عن معنى هذا المصطلح، وتاريخه، وبيان أول من استخدمه من المحدثين، لغاية الكشف عن أصالته، ثم بينت علاقته بغيره من الأوصاف المقاربة له، كما بينت حكم الموصوف به من حيث القبول والرد، وقد استخدمت في ذلك منهجا استقرائيًّا تحليليًّا استنباطيًّا، فقمت بجمع الأحاديث الموصوفة بذلك، كما جمعت الرواة الموصوفين أيضا بهذا الوصف وحللت الجميع واستنبطت الفوائد من خلال ذلك

فتبين أنه استخدام قديم منذ زمن الإمامين أحمد ويحيى بن معين، لكن لم يكن مشتهرًا مثل مصطلح المتروك أو الموضوع، وتبين أنه قد يكون بمعنى المتروك، وقد يفيد معنى الكذب إذا دلت عليه القرائن، وقد يرجع معنى المطروح لعلة متنية مع نظافة السند ظاهرًا، فيكون المتن شاذًّا أو معلًّا، أما وصف الراوي بهذا الوصف فلا يبعد عن المعنى السابق، فهو يفيد أن الراوي شديد الضعف، مردود الرواية.

وبهذه المناسبة أوصي بالاهتمام بمصطلحات المحدثين التي لم تنل حقها من الدراسة؛ لكون ذلك يخدم العلم وطلابه.

الكلمات المفتاحية: [المطروح، المطرح، المتروك، الساقط، الحديث المطروح، مطروح الحديث].

Al-matroh among the al-mohadethon -An applied theory study -

Dr. Ibarhim Khaleel Ahmad Bani Salameh
Al-Suna department - Faculty of Fundamentals of Religion
Al-Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Abstract:

Al-muhaddithin use terms and descriptions meanings in their minds, and their terminology has been characterized by flexibility and easiness there is no doubt that knowing these terms and their meanings is very beneficial so I chose to study one of these terms that did not get a chance for studying at all. In this researchI examined the description of Almatruh or Almutar'h among Al-muhaddithin and explained its meaning, wisdom and its relationship with others and the date of its use, then I studied the hadiths and narrators who described that, to reveal the meaning of this term, its history and the statement of the first who used it from Al-muhaddithin. To reveal its authenticity, then I wanted to clarify his relationship with other descriptions close to him, as I wanted to clarify the ruling described in terms of acceptance and response. And I have used in this an inductive analytical method deductive from us, so I collected the hadiths described as that, (and I collected the narrators described also with this description)and analyzed and derived benefits through that.

It turns out that it is an ancient use since the time of Imam Ahmad and Tanya bin Mu'in , but it was not famous as the term Almatruk of Almawdue, and I may be the meaning of lying if the evidence indicates it, and the meaning of Almatruh may be due to a solid cause with the cleanliness of the Alsunad apparently, so the text is anomalous or dependent The description of the narrator in this description is not far from the previous meaning, as it states that the narrator is very weak and the outcome of the novel..

On this occasion, I recommend that to attention the terminology of Almuhaddithin, which did not get the right study, as this serves science and its students.

key words: [Al-matruh, Almutar'h, Almatruk, Alssaqit, Alhadith Almatruh , Matruh Alhadith].

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠ ٧١]

وبعد:

ففي كل عِلم يستخدم العاملون فيه مصطلحات وأوصافًا يُعبرون بها عن بعض المفاهيم لديهم، وذلك من باب تسهيل العلم وتقريبه، ولا شك أن هذه المصطلحات يحصل لها تطور وبلورة مع الزمان وانتشارِ الاستخدام، وهذه المصطلحات تكون – غالبًا – أغلبيةً مستنبطةً من تصرفات المتقدمين في كل فن والمحدثون يتميزون بأن مصطلحاتهم تتسم بالمرونة وعدم التقيد بحدود المناطقة، بحيث يُطلقون اللفظ على غير ما اشتُهر به مما قاربه من المعاني، لكن بعض مصطلحاتهم كَثُرَ استخدامُها فظهر معناها وتميز، وبعضها قَل استخدامُها فاحتاجت لبيان وتوضيح.

وقد ظهر لي أن المحدثين استخدموا وصف "المطروح" أو "المطرَّح"، فرأيت من الحسن جمع المواطن التي أطلق فيها المحدثون هذا الوصف، ودراستها دراسةً كاشفة.

وبعد البحث تبين أن المحدثين أطلقوا هذا الوصف تارة على الحديث، وتارة على الراوي، فقمت بجمع هذه المواطن، فوجدت أربعة أحاديث وصفها السابقون بالمطروح أو المطرَّح، واثني عشر راويًا، وصفهم النقاد بذلك، فقمت بدراستهم محاولًا التوصل للنتائج حول تاريخ استخدام هذا الوصف، ومعناه، وعلاقته بغيره.

علمًا أنني اكتفيت بدراسة ما نُقل عن السابقين، ولم أتطرق لدراسة المواطن التي وجدتها عن المعاصرين.

هذا، وقد أسميت هذه الدراسة بـ "**المطروح عند المحدثين – دراسة نظرية تطبيقية**".

مشكلة الدراسة:

١- ما المراد بوصف المطروح أو المطرَّح للراوي أو الرواية؟ وما علاقته بغيره؟

٢- ما تاريخ استخدام هذا المصطلح؟

٣- ما درجة خبر الموصوف بالمطروح؟

أهداف البحث:

١- بيان معناه وعلاقته بغيره.

٢- بيان تاريخ استخدام هذا الوصف.

٣- الكشف عن درجة الموصوف به رِواية أو راويًا.

الدراسات السابقة:

لم أجد أي دراسة لهذا المصطلح، فكان من الجيد جمع تلك المواطن ودراستها بغية التوصل لبعض النتائج المتعلقة به، كمفهومه، وحكمه، وتاريخه، وعلاقته بغيره، عسى أن يكون ذلك إضافة علمية جيدة.

منهج البحث:

استعملت في هذه الدراسة المناهج الآتية:

١- المنهج الاستقرائي: حيث قمت بتتبع هذه المواطن، بواسطة الوسائل الإلكترونية، والقراءة المباشرة.

٢- المنهج التحليلي: حيث حاولت تحليل صنيع المحدثين واستخدامهم لهذا الوصف في تلك المواطن، لمعرفة مرادهم فيه، وأثره على الموصوف به.

٣- المنهج الاستنباطي: حيث قمت باستنباط مراد المحدثين لهذا الوصف، بعد تحليل نصوصهم

خطة البحث:

تكونت خطة البحث من مقدمةٍ، وثلاثةِ مباحث، وخاتمةٍ، وهي على النحو الآتي:

المقدمة: اشتملت على مشكلة الدراسة، وأهداف البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم المطروح أو المطَّرح، وتاريخه، وعلاقته بغيره، واشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم المطروح، أو المطَّرح، وحكمه.

المطلب الثاني: تاريخ استخدامه.

المطلب الثالث: علاقته بالمتروك.

المبحث الثاني: الأحاديث التي وُصفت بالمطروح، أو المطَّرح.

المبحث الثالث: الرواة الذين وُصفوا بالمطروح، أو المطَّرح..

الخاتمة والفهارس.

***

المبحث الأول: مفهوم المطروح، وتاريخه، وعلاقته بغيره

المطلب الأول: مفهوم المطروح، وحكمه

لغة: الساقط والمرمي. وهو من "طَرَحَ يطرَح، طَرْحًا، فهو طارح، والمفعول مَطْروح وطريح".

قال الخليل: (طرح: طَرَحْتُ الشَّيْءَ فأَنا أَطْرَحُه طَرْحاً، والطِّرْح: الشَّيْءُ المطروحُ لا حاجة لأَحَدٍ فيه. والطَّروح: البعيد نحو البَلْدة وما أشبهها)[1].

وقال الْجَوْهَرِيُّ: (وطَرَّحَه تَطْرِيحاً إِذا أَكثر مِنْ طَرْحه. وَيُقَالُ: اطَّرَحَه أَي أَبعده، وَهُوَ افْتَعله؛ وَشَيْءٌ طَرِيح وطُرَّحٌ: مَطْرُوحٌ. وطَرَحَ عَلَيْهِ مسأَلَةً: أَلقاها)[2].

واصطلاحًا: قال الذهبي: (الحديث المطروح ما انحط عن رتبة الضعيف، ويُروى في بعض المسانيد الطوال وفي الأجزاء، بل وفي سنن ابن ماجه وجامع أبي عيسى مثل :عمرو بن شمر عن جابر الجعفي، عن الحارث عن علي، وكصدقة الدقيق عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر، وجويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وحفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة، وأشباه ذلك من المتروكين والهلكى وبعضهم أفضل من بعض)[3]

---

(١) انظر: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٦٩/٣)، تهذيب اللغة (٢٢١/٤)

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣٨٧/١)

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص: ٣٤+٣٥)

قلت: المطروح هو الحديث الذي اشتد ضعفه ويتعلق بجهتي العدالة والضبط معًا، دون الوصف بالكذب.

وقد يعبر عن المطروح بالمطَّرَح، والتالف، والهالك، والساقط، والمتروك، وأحيانًا يُعبر عنه بالباطل.

حكم المطروح ورتبته:

قلت: يظهر من كلام الإمام الذهبي – رحمه الله – أن المطروح من جنس الحديث الضعيف جدًّا، لكونه جعله –رحمه الله – في مرتبة بين الضعيف والموضوع.

ثم إن الإمام الذهبي جعل مراتب التجريح خمسة مراتب، قال في الثالثة منها:" ثم هالك، ساقط، مطروح الحديث"(١).

أي أنه جعل مطروح بنفس رتبة الهالك فهذا جرح شديد، وهذا يوافق ما عرف به المطروح في الموقظة.

وأما من جعله – مطروح – في المرتبة الرابعة كالسخاوي وغيره فلا تعارض مع تعريف الذهبي؛ لأن المرتبة الرابعة عندهم توازي الثالثة عند الذهبي لكون السخاوي جعل مراتب التجريح سبعة مراتب.

ومما يزيد الأمر وضوحًا أن "مطروح" توازي "فيه نظر" عند البخاري، حيث قال الزركشي: (وقول البخاري في الرجل كثيرًا "فيه نظر" قال الحافظان المزي والذهبي هو نظير قولنا: "متروك أو مطروح")(٢).

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/١)

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٤٣٧/٣)

فإذا علمنا أن الذهبي قرر أن "فيه نظر" عند البخاري من الجرح الشديد حيث قال: (وكذا عادته -أي البخاري- إذا قال: "فيه نظر"، بمعنى أنه: "متهم"، أو: "ليس بثقة" فهو عنده أسوأ حالًا من: "الضعيف")[1]

بل يفهم هذا من كلام البخاري نفسه؛ حيث قال: (وقد تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر)[2].

تبين بذلك أن "مطروح" يراد بها الجرح الشديد فلا يقبل من وُصف به من الرواة أو الرواية.

والمطروح يتعلق بالراوي، من جهتي العدالة أو الضبط معًا، فالحديث الضعيف يتعلق بضبط الراوي، وأما المطروح فإن له تعلقًا بالعدالة من جهة، وبالضبط من جهة أخرى، فإذا اتُّهم الراوي في عدالته ولم يثبت عليه الكذب، فإن أهل العلم يحكمون على الحديث بالضعف الشديد أو نحوه، كأن يقال هذا إسناد واه بمرة أو هذا إسناد واه جدًّا، أو ساقط أو هالك أو نحو ذلك.

وكذلك إذا فَحُش خطأ الراوي، وغلب على صوابه؛ حُكم على حديثه بأنه متروك، أو بأنه مطروح أو مطرح أو نحو ذلك.

وعليه فرتبة راوي الحديث المطروح، أشد من رتبة من يُعتبر بأهلها، ولكنها دون الكذب، فهذا حديثه يسمى مطروحًا، أو مطَّرحًا، أو ضعيفا جدًّا.

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤٨١/١)

المطلب الثاني: تاريخ استخدامه

لا شك أن كل مصطلح تكون له بداية لاستعماله، فمنها ما يكون قديمًا، ومنها ما يكون محدثًا، ومنها ما يشتهر بين أهل الفن، ومنها ما يندر، وقد حاولت تتبع استخدام هذا المصطلح، فوجدت أن المحدثين يُطلقون هذا المصطلح على الحديث تارة، وعلى الراوي تارة أخرى.

أما عن إطلاقه على الحديث أو الرواية، فقد وجدت أن الإمام أحمد (المتوفى: ٢٤١ هـ) رحمه الله كان أول من وصف به الرواية، فقد سُئل عن "حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم. فأمضاه عليهم[١]، فقال: هذا شاذ مطروح)[٢].

قلت: لعل المقصود بقول الإمام أحمد ليس الحكم على الحديث فهو من أحاديث صحيح مسلم، لكن يظهر أن قصد الإمام أحمد هو ترك العمل بالحديث وعدم الأخذ به - والله أعلم -.

ثم تلاه الإمام مسلم (المتوفى: ٢٦١هـ) حيث قال - معلقًا على حديث الوقوف على عرفة بعد فجر يوم العيد[٣] -: (ودل بما ذكرنا من تواطؤ الأخبار، واتفاق العلماء على ما وصفنا، أن رواية ابن اسحاق التي رواها فجعل إدراك

---

(١) ستتم دراسته إن شاء الله

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (ص: ٢٣٦)

(٣) ستتم دراسته إن شاء الله

الحج فيها إلى بعد الصبح قبل طلوع الشمس، رواية ساقطة، وحديث مطَّرح؛ إذ لو كان محفوظًا وقولًا مقولًا يمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم)[١].

وجاء بعدهما ابن القيسراني، فقال عقب حديث "إذا رأيتم معًاوية على منبري فاقتلوه"[٢]: (الحديث موضوع مطروح)[٣].

ثم رأيت لأبي العباس النباتي (المتوفى: ٦٣٧ هـ) استخدامًا مماثلًا، حيث جاء في تهذيب التهذيب: (ولهم شيخ آخر، في الضعفاء لأبي الفتح الأزدي، وهو محمد خثيم: تابعي، لا يصح حديثه، يتكلمون فيه. وساق له من رواية جبارة بن مغلس، عن مندل، عن رجاء الخراساني، عنه، عن شداد بن أوس: أنه قال: "زوجوني، فإن النبي ﷺ أوصاني أن لا ألقى الله أعزب"[٤]، قال النباتي: هذا إسناد مطرح)[٥].

قلت: أبو العباس النباتي هذا من أهل الحديث الذين لهم اهتمام في علم النبات، ولذا فقوله معتبر هنا، قال عنه الذهبي: (وكان بصيرًا بالحديث ورجاله، وله مجلدٌ مفيدٌ فِيهِ استلحاق عَلَى "الكامل" لأبي أَحْمَد بن عديّ. وكانت لَهُ بالنبات والحشائشِ معرفةٌ فاقَ أهلَ العصرِ فيها)[٦].

---

(١) التمييز للإمام مسلم (ص: ٢٠١)

(٢) ستتم دراسته إن شاء الله

(٣) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (ص: ٣٤+٣٥ رقم ٦٣)

(٤) ستتم دراسته إن شاء الله

(٥) تهذيب التهذيب لابن حجر (١٤٨/٩)

(٦) تاريخ الإسلام للذهبي (٢٣٣/١٤)

وبعده جاء الإمام أبو عبد الله الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) فجعله أحد أنواع الحديث الضعيف كما سبق[١].

أما من المعاصرين فقد رأيت الشيخ الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ) يقول -عقب حديث في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾[المائدة: ٥٦]-: الطريق الأولى ففيها الكلبي وهو متروك فحديثه مطروح لا يُعتضد به)[٢].

قلت: وبذلك نجد أن استخدام هذا المصطلح ليس بالحادث، بل هو قديم موجود عند المتقدمين، لكنه ليس بالمشهور كاستخدام الشاذ والمنكر، لكن عدم انتشاره لا يُسيغ إنكار وجوده مطلقًا.

وبذلك نرى ما في تقرير الدكتور حمزة المليباري وفقه الله حين قال: (مصطلح "المتروك" لم أر له أثراً في نصوص النقاد، وإنما يُطلقون "المتروك" لقباً للراوي الضعيف، وكذا مصطلح "المطروح" يطلقونه لقباً للراوي)[٣].

فقد أنكر إطلاقه على الحديث عند النقاد المتقدمين، وها نحن نرى وجوده عن أحمد ومسلم، مما يدل على أنه يلزم العالم أن يتريث في إطلاق العمومات، وفوق كلِ عِلم عليم.

---

(١) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص: ٣٤+٣٥)

(٢) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب للألباني (٨٢٧/٢+٨٢٨)، وقد أبان عن سبب حكمه على الحديث مما يُغني عن دراسته

(٣) عُلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد للدكتور حمزة المليباري (٧٥/١)

أما عن إطلاقه على الراوي فأول من وجدت له هذا الوصف على الراوي فهو ابن معين (المتوفى: ٢٣٣ هـ).

حيث سُئل عن عبد القدوس بن حبيب أبو سعيد الكلاعي الوحاظي الذي يحدث عن عطاء ومكحول، فقال: (شيخ شامي مطروح الحديث)[١].

وقريب منه الإمام أحمد (المتوفى: ٢٤١ هـ)، ولعله أكثر منه – قياسًا بغيره – فقد سُئل عن – أبي البختري، وَهْب بن وَهْب بن كبير –، فقال: (مطروح الحديث)[٢]، وسُئل عن حمزة بن أبي حمزة الجعفي النصيبي؛ فقال: (هو مطروح الحديث)[٣]، وقال عن حسام بن مصك بن ظَالِم بن شَيْطَان أَبُو سهل الْبَصْرِيّ: (مطروح الحَدِيث)[٤].

وتلاهما أبو حاتم السجستاني[٥] (المتوفى: ٢٤٨ هـ) حيث قال: (كان بالكوفة نحويّ يُقال له أبو جعفر الرؤاسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء)[٦].

---

(١) تاريخ بغداد ت بشار (٤٣٤/١٢)

(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي (ص: ٢٢١)

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٣٢٣/٧)

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٧٨/١)

(٥) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني الجشمي النحوي اللغوي المقرئ. من أهل البصرة، نسبة إلى سجستان قرية من قرى البصرة، وليس هو الرازي، عالم اللغة والقراءات من مشاهير علماء البصرة، أخذ عن الأصمعي ومن تلامذته المبرد وابن دريد، كان إمامًا في غريب القرآن والقراءات واللغة

(٦) معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي (٢٤٨٨/٦)

وبعده جاء ابن حزم الظاهري (المتوفى: ٤٥٦ هـ) حيث قال عن قبيصة بن حريث: (ضعيف مطروح)[١].

ثم علي بن القطان الفاسي (المتوفى: ٦٢٨ هـ)، حيث قال: (طَرِيق ابْن لَهِيعَة، وَهُوَ مطرح)[٢].

ثم جاء بعده سراج الدين ابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤ هـ)، حيث قال: (وحنش وهو ساقط مطرح)[٣].

وبعده تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥ هـ) حيث جاء في إمتاع الأسماع – عن نُفيع بن الحارث أبو داود – قال كاتبه: (وهو وإن كان متروكًا كان مطروح الحديث)[٤].

وأخيرًا جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، حيث قال: (وَابْن لَهِيعَة مطروح)[٥].

وممن استخدمه من المعاصرين الشيخ الألباني رحمه الله فقد قال عن حديث من رواية الكلبي: "أقول هذا وإن لم أقف على رجالها إلا الطريق الأولى ففيها الكلبي وهو متروك فحديثه مطروح لا يعتضد به"[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٤٦/٨)

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان (٣٣٤/٢)

(٣) البدر المنير لابن الملقن (٥٣١/٩)، وخلاصة البدر المنير لابن الملقن (٤٢٤/٢)

(٤) إمتاع الأسماع للمقريزي (٣٨/١١)

(٥) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (٤٢٥/١)

(٦) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (٨٢٩/٢)

واستخدمه من المعاصرين أيضًا أبو إسحاق الحويني حيث قال: (فالحاصل أن كل من رواه عن هشام بن عروة كذاب مطروح. والله أعلم)[1]، وقال عن بشر بن نمير: (مطروحٌ)، وعن الحسن بن عمارة: (مطروحٌ، كذَّبه ابن معين وغيره، وتركه آخرون)، وعن خالد بن إسماعيل المخزوميّ: (ساقطٌ مطروح)، وعن عبد الوهاب بن الضحّاك: (مطروحٌ ساقطٌ)، وعن محمد بن مروان السُّدِّيّ الصغير: (ساقطٌ مطروح))[2]

قلت: ومن خلال هذه الجولة، نجد أن هذا الوصف سواء للراوي أو الرواية يستخدمه المحدثون قديمًا وحديثًا.

***

(١) تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد لأبي إسحاق الحويني (٣٦٨/١)

(٢) نثل النبال بمعجم الرجال لأبي إسحاق الحويني (٢٩٧/١، ٤٥٧، ٥٣٥) (٤٣٧/٢)

المطلب الثالث: علاقته بالمتروك

سبق في تعريفه أنه الحديث الذي ينزل عن رتبة الضعيف، ويرقى عن الموضوع، فهو بهذا حديث المتهم ومن قاربه ممن اشتد ضعفه، لكن لم يثبت الكذب بحقه

وقد عرفوا المتروك بأنه الحديث الذي تفرَّد به راوٍ قد أجمعوا على ضعفه، أو يكون هذا الراوي متهمًا بالكذب، أو عرفوا منه الكذب في حديث الناس

قال ابن حجر: (ثم الطعن: إما أن يكون لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو ..... فالأول: الموضوع، والثاني: المتروك)(١).

قال عبد الرحمن بن مهدي: (لا يُترَكُ حديثُ رجلٍ، إلا رجلاً متهماً بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط)(٢).

وقال الحميدي: (مَنْ قَبِلَ التلقين، تُرك حديثه)(٣).

وبذلك يظهر أنهما متقاربان، ومما يزيد ذلك تأكيدًا، أن الإمام الذهبي لما عرف المطروح مثَّل له بأسانيد، بعضها من جنس المتروك.

قال الذهبي في الموقظة: مثل: عَمْرِو بن شَمِر، عن جابر الجُعفي، عن الحَارِث، عن عليّ، وكصَدَقَة الدَّقِيقي، عن فَرْقَدٍ السَّبَخي، عن مُرَّةَ الطَّيِّب، عن أبي بكْر، وكجُوَيْبِر، عن الضحَّاك، عن ابن عباس، وكحفص بن عُمَر العَدَني،

---

(١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (٤/٧٢٣)

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب (١٤٣)

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب (١٤٩)

عن الحكَم بن أبان، عن عكرمة، وأشباهُ ذلك من المتروكين والهَلْكَى، وبعضهم أفضل من بعض.

فأما عَمْرِو بن شَمِر، عن جابر الجُعفي، عن الحَارِث، عن عليّ، ففيه هؤلاء الثلاثة، وكلهم متهم أو متروك الحديث، فعمرو: قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث، لا يشتغل به، تركوه)[١]، (وجابر: قال عنه النسائي: (متروك الحديث) وقال الحاكم أبو أحمد: (ذاهب الحديث)[٢]، وقال الذهبي: (من أكبر علماء الشيعة وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ))[٣]، والحارث وهو الأعور فقد اختلف فيه، لكن الذي يهمنا قول الذهبي لكونه يفسر لنا مراده بالمطروح قال عنه: (شيعي لين. قال النسائي، وغيره: ليس بالقوي)[٤]

وأما صَدَقَة الدَّقِيقي، عن فَرْقَدٍ السَّبَخي، عن مُرَّةَ الطَّيب، عن أبي بكْر، ففيه صدقة بن موسى: (قال عنه مسلم بن إبراهيم: (صدوق)، وقال النسائي، وغيره: (ضعيف)، وقال ابن معين: (ليس بشيء))[٥]، وفرقد بن يعقوب السبخي: (وثقه ابن معين، وقال أحمد بن حنبل: (ليس بقوي)، وقال الدارقطني: (ضعيف))[٦].

---

(١) لسان الميزان لابن حجر (٦/٢١٠)، تاريخ الإسلام (٤/١٧٠ رقم ٢٦٢)

(٢) تهذيب الكمال للمزي (٤/٤٦٥ رقم ٨٧٩)

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/٣٨٥ رقم ٤٠)، والكاشف للذهبي (٢/١٩٧ رقم ٧٣٩)

(٤) الكاشف للذهبي (٢/٢٢٥ رقم ٨٥٩)

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (٤/٨٧ رقم ١٠٣)

(٦) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/٤٨٠ رقم ٢٦٥)

وأما جُوَيْبِر، عن الضحَّاك، عن ابن عباس، ففيه جويبر بن سعيد: (قال عنه أبو حاتم: (ليس بالقوي)، وقال النسائي وغيره: (متروك الحديث)، وقال ابن معين وغيره: (ليس بشيء))[1].

وأما حفص بن عُمَر العَدَني، عن الحكَم بن أبان، عن عكرمة، ففيه حفص بن عُمَر: (قال عنه أبو حاتم: (لين الحديث)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال ابن عدي: (عامة حديثه غير محفوظ))[2].

وهكذا يتبين أن جميع هذه الأسانيد لا تخلو من شديد الضعف أو متروك الحديث، وهو حد المتروك، مما يشير إلى أن المتروك والمطروح بمعنى واحد.

قال الحافظ السخاوي: (تتمه يقع في كلامهم المطروح وهو غير الموضوع جزماً، وقد أثبته الذهبي نوعاً مستقلاً، وعرفه: بأنه ما نزل عن الضعيف، وارتفع عن الموضوع، ومثل له بحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث عن علي، وبجويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وقال شيخنا-أي ابن حجر-وهو المتروك في التحقيق)[3].

قلت: الذي ظهر بوضوح أنه لا خلاف بين المحدثين؛ متقدمهم، ومتأخرهم، ومعاصرهم، في استعمال هذا الوصف، إلا أن المتقدمين كانوا أكثر مرونة بحيث لا تجدهم يُدققون في حدود هذه المصطلحات، فقد يُطلق الناقد الوصف على

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/٨٣٤ رقم ٦٦)

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٥/٣٠٢ رقم ٩٨)

(٣) فتح المغيث للسخاوي (١/٣١٨)

ما قاربه من المفاهيم، كأن يُطلق لفظ المطروح، أو المتروك، أو الهالك، ويُريد به الضعيف الذي لا يُعتبر، وقد يُطلق الشاذ على المنكر، أو العكس.

وعلى ذلك فليس هناك ضابط دقيق وحد منطقي عند المتقدمين في استعمال هذا اللفظ، وأما المتأخرون فيستخدمونه في بيان الضعيف ضعفا شديدًا لكنهم لم يضعوا له حدًّا يميزه عن المتروك والتالف فقد يستخدمونه بنفس المعنى – والله أعلم –.

***

المبحث الثاني: الأحاديث التي وُصفت بالمطروح أو المطرَّح

التزمت في هذا المبحث ألا أبحث إلا ما وُصف بالمطروح أو المطرح، واكتفيت بدراسة الأحاديث التي وصفها السابقون بذلك، وتركت ما ورد عن المعاصرين، كقول الشيخ الألباني – عقب حديث في سبب نزول ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ٥٦ ﴾[المائدة: ٥٦] –: "الطريق الأولى ففيها الكلبي وهو متروك فحديثه مطروح لا يعتضد به"(١).

الحديث الأول:

حديث ابن عباس –رضي الله عنهما–: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم. فأمضاه عليهم(٢)، فقال الإمام أحمد: هذا شاذ مطروح)(٣) .

قلت: روى هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه أربعة: طاووس، وابن أبي مُليكة، وصهيب البكري، وعروة بن الزبير.

---

(١) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب للألباني (٢/٨٢٩)

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤/١٨٣) برقم: (١٤٧٢)، (٤/١٨٤) برقم: (١٤٧٢)، (٤/١٨٤) برقم: (١٤٧٢) والحاكم في "مستدركه" (٢/١٩٦) برقم: (٢٨٠٨)، (٢/١٩٦) برقم: (٢٨٠٩) والنسائي في "المجتبى" (١/٦٧٢) برقم: (١/٣٤٠٦) داود في "سننه" (٢/٢٢٨) برقم: (٢١٩٩)، (٢/٢٢٨) برقم: (٢٢٠٠)، وأحمد في "مسنده" (٢/٦٩٤) برقم: (٢٩٢٢)

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ٢٣٦.

وقد وقع اختلاف في راويه الأعلى، فرُوي من حديث ابن عباس، ورُوي من حديث عمر، ورُوي من حديث أبي بكر، ورُوي مقطوعًا من قول صهيب البكري.

فقد وقع اختلاف على ابن طاووس؛ فرواه عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

ورواه عن أبيه، عن صهيب البكري، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

ورواه عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ.

ورواه عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ.

ورواه عن عروة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

ووقع خلاف على ابن أبي مليكة؛ فرُوي عنه، عن ابن عباس، ورُوي عنه عن عمر رضي الله عنه.

كما وقع خلافٌ على أبي عاصم النبيل؛ فرواه عن ابن جريج، عن ابن طاووس؛ عن أبيه، عن ابن عباس.

ورواه عن عبد الله العائدي، عن ابن أبي مُليكة، عن ابن عباس.

ورواه عن عبد الله العائدي، عن ابن أبي مُليكة، عن عمر.

قلت: لكن الجماعة رووا الحديث عن ابن طاووس على وجهه الأول؛ عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وهو الراجح بإذن الله، وهو الطريق الذي اختاره مسلم؛ فقد رواه عنه من طرق؛ فرواه عن إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن رافع، عن عبد الرزاق، عن معمر به، ورواه إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا روح

بن عبادة، أخبرنا ابن جريج به، ورواه ابن رافع عن عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج به.

وهذا السند مسلسل بالثقات الأثبات، الذين لا يتطرق الطعن لأحد منهم، وأما عن سبب طعن الإمام أحمد في هذا الحديث، وحكمه عليه بالشذوذ، فهذا راجع لرأيه في هذه المسألة، وهي أن طلاق الثلاث يقع ثلاثًا، وتَبين به المرأة بينونةً كُبرى، لا تحلُّ لزوجها، الذي طلَّقها هذا الطلاق، حتى تَنكح زوجًا غيره، فهذا القول ينسب إلى الأئمة الأربعة(١)، ومنهم أحمد، مستدلين بالأدلة العامة من القرآن الكريم:

كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: ٢٢٨] ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]

فلما رأى أحمد مخالفة هذا الحديث لما استقر عنده، حكم عليه بالشذوذ، ووصفه، بالمطروح، والشذوذ – إن ثبت – فهو بلا شك من الضعف الشديد الذي يوصف بالمطروح، أو المتروك، وغيره.

تنبيه: ليس هذا مكان الترجيح في هذه المسألة، إذ إن أكثر علماء هذا العصر على قول ابن تيمية الموافق لهذا الحديث، لكن مما يحسن بيانه هنا، أن إمضاء عمر ﷺ الطلاق ثلاثًا، على غير ما كان عليه من قبل، إنما كان من باب العقوبة والتأديب، وذلك أن الناس بعد عهد النبي –ﷺ – وعهد

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٥١٥/٧)، والفتاوى لابن تيمية (٢٠/٣)، والمحلى لابن حزم (١٧٠/١٠)، ونَيل الأوطار للشوكاني (١٧/٧).

الصديق، وصدرًا من خلافة عمر، خرجوا عن هديه النبي ﷺ في أمر الطلاق، فرأى عمر رضي الله عنه من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم؛ ليعلموا أن أحدهم إذا أوقعه جملة، بانت منه المرأة، فإذا علموا ذلك كفوا عن الطلاق المحرم، فإن الله تعالى إنما شرع الطلاق مرة بعد مرة، ولم يشرعه كله مرة واحدة، فمن أوقع الثلاث مرة واحدة، فقد وقع فيما حرم الله، فيلزم أن يعاقب، ولا يقر على رخصة الله وسعته، فهذا مما تغيرت به الفتوى لتغير الزمان، وقد علم الصحابة رضي الله عنهم حسن سياسة عمر، وتأديبه لرعيته في ذلك، فوافقوه على ما ألزم به.

***

الحديث الثاني:

قال الإمام مسلم في كتاب التمييز[١]: حدثنا حجاج بن الشاعر ثنا يعقوب بن إبراهيم ثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني شعبة بن أبي هند عن رجل من المغرب، من أهل البادية – وقليل من أهل البادية من يكذب في مثل هذا الحديث – أن أباه حدثه قال لرسول الله ﷺ: يا نبي الله أرأيت من فاتته الدفعة من عرفات؟ فقال له رسول الله ﷺ: (إن وقفت عليها قبل الفجر فقد أدركت)، فقلت يا نبي الله أرأيت إن أدركتني الفجر؟ فقال لي رسول الله ﷺ: (إن وقفت عليها قبل أن تطلع الشمس فقد أدركت)[٢] .

قلت: هذا سند ضعيف، ففيه مبهم (رجل من المغرب، من أهل البادية)، وراوٍ غير معروف وهو "شعبة بن أبي هند" فلم أجد له ذكرًا في كتب التراجم مطلقًا، لكن وجدت في شيوخ ابن إسحاق "سعيد بن أبي هند"، فإن كان هو المقصود فهو ثقة[٣]، ويبقى المبهم إلا أن مسلمًا قال: "وقليل من أهل البادية مَن يكذب في مثل هذا الحديث"، فكأنه يستبعد أن يكون هو سبب النكارة في هذا الحديث.

قلت: لكن العلة عند مسلم في هذا الحديث تتمثل في مخالفته الثابت المستقر عن رسول الله ﷺ، والصحابة وعلماء الأمصار، حيث قال: (ذكر رواية فاسدة بلا عاضد لها في شيء من الروايات عن رسول الله ﷺ واتفق

---

(١) التمييز للإمام مسلم (١٥٧)

(٢) لم أجد هذا الحديث إلا في هذا الموضع، التمييز للإمام مسلم (١٥٧ رقم ٧٥)

(٣) تبين بتوجيه أحد الكرام أن "شعبة" تصحيف من لفظة سعيد، أي أن الراوي هنا هو الثقة، لكن يبقى العلل الأخرى في الحديث

العلماء على القول بخلافها)[1]، فذكر هذا الحديث، ثم قال: (ذكر الأخبار عن رسول الله ﷺ بخلاف هذه الرواية ثم عن الصحابة والتابعين) فذكر بعض ما ثبت عن النبي وأصحابه خلافه، حيث ذكر حديث عبد الرحمن بن يعمر عن رسول الله ﷺ[2]وفيه قال: (الحج عرفة، فمن جاء قبل طلوع الفجر ليلة جمع فقد تم حجه)[3] .

وذكر حديث جابر بن عبد الله[4]، وابن الزبير[5]، وابن عمر[6]: (أنه كان ينزل من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة)[7].

---

(١) التمييز للإمام مسلم (ص: ٢٠٠)

(٢) التمييز للإمام سلم (ص: ٢٠٠+٢٠١ رقم ٧٦+٧٧)

(٣) أخرجه النسائي في "المجتبى" (٥٩٦/١) برقم: (١/٣٠١٦)، (٦٠٠/١) برقم: (٦/٣٠٤٤) وأبو داود في "سننه" (١٤١/٢) برقم: (١٩٤٩) والترمذي في "جامعه" (٢٢٦/٢) برقم: (٨٨٩)، (٢٢٦/٢) برقم: (٨٩٠)، (٨٤/٥) برقم: (٢٩٧٥) وابن ماجه في "سننه" (٢١٨/٤) برقم: (٣٠١٥)، (٢١٨/٤) برقم: (٣٠١٥) والدارمي في "مسنده" (١٢٠٠/٢) برقم: (١٩٢٩) وأحمد في "مسنده" (٤٢٧٥/٨) برقم: (١٩٠٧٥)، (٤٢٧٥/٨) برقم: (١٩٠٧٦)، (٤٢٧٥/٨) برقم: (١٩٠٧٧)، (٤٣٤١/٨) برقم: (١٩٢٥٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٦٩/٨) برقم: (١٣٨٦٣)

(٤) لم أجده عن جابر

(٥) أخرجه مالك في "الموطأ" (٥٧٢/٣) برقم: (١٤٥٦) عن عروة بن الزبير موقوفا

(٦) أخرجه مالك في "الموطأ" (٥٧٢/٣) برقم: (١٤٥٥) والبيهقي في "سننه الكبير" (١٧٤/٥) برقم: (٩٩٢٧)، (١٧٤/٥) برقم: (٩٩٢٨) وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (٧/٧) برقم: (١٢٣٣) موقوفا على ابن عمر، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٧٤/٥) برقم: (٩٩٢٥)، (١٧٤/٥) برقم: (٩٩٢٦) عنه عن عمر موقوفا، والدارقطني في "سننه" (٢٦٣/٣) برقم: (٢٥١٨)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٦٦/٨) برقم: (١٣٨٥٢)، (٢٧٠/٨) برقم: (١٣٨٦٦) عنه مرفوعا

(٧) التمييز للإمام مسلم (ص: ٢٠١)

وحديث ابن عباس وابن الزبير قالا: (من نزل عرفة بليل فقد أدرك الحج)[1].

ثم قال: (فقد تواطأت الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين مِن بعدهم مِن علماء الأمصار؛ أن إدراك الحج هو أن يطأ المرء عرفات مع الناس، أو بعد ذلك إلى قرب الصبح من ليلة الفجر، فإن أدركه الصبح ولَمَّا يدخل عرفات قبل ذلك، فقد فاته الحج، ولا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، ودل بما ذكرنا من تواطؤ الأخبار، واتفاق العلماء على ما وصفنا، أن رواية ابن اسحاق التي رواها، فجعل إدراك الحج فيها إلى بعد الصبح قبل طلوع الشمس، رواية ساقطة، وحديث مطَّرح، إذ لو كان محفوظًا وقولًا مقولًا يمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم)[2].

قلت: اجتمع في هذا الحديث عيوب تنزل به لمرتبة متدنية جدًّا، ففيه مبهم، وراوٍ غير معروف، ونكارة شديدة لمخالفته الثابت، كما غمز مسلم رواية ابن إسحاق هذه، فقال: (إن رواية ابن اسحاق التي رواها، فجعل إدراك الحج فيها إلى بعد الصبح قبل طلوع الشمس، رواية ساقطة، وحديث مطَّرح).

فاجتماع ذلك كله فيه يجعل ضعفه شديدًا جدًّا، وبذلك يتبين أن لفظ "حديث مطَّرح" يندرج تحت الضعف الشديد كالمتروك ونحوه، فهو وصف يُعبرون به عن سقوط الرواية وشدة ضعفها، وهذا يؤكد أن هذا الوصف للحديث كان موجودًا عند نقاد الحديث، لكن على قلة.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٦٧/٨) برقم: (١٣٨٥٣) عن ابن عباس، وعبد الله بن الزبير موقوفا، انظر: التمييز لمسلم (ص: ٢٠١ رقم ٧٨)

(٢) التمييز للإمام مسلم (ص: ٢٠١)

الحديث الثالث:

حديث "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه": (قال ابن القيسراني: الحديث موضوع مطروح)[١] .

قلت: رُوي هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري، وابن مسعود، وأبي أمامة سهل بن حُنيف، والحسن مرسلًا.

فأما حديث أبي سعيد[٢]، فقد رُوي عنه من طريقين، وكلاهما ضعيف ففي الأولى علي بن زيد بن جدعان متفق على تضعيفه لسوء حفظه. بل (قال ابن حبان فيه: "يهم ويخطئ، فكثر ذلك منه، فاستحق الترك"، وهذا الحديث يدل على تشيعه الشديد، كما قال فيه يزيد بن زريع: "لم أحمل عنه؛ فإنه كان رافضياً")[٣].

وفي الطريق الثاني عن أبي سعيد، مجالد بن سعيد بن عمير، وهو ضعيف أيضًا، قال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء يرفع حديثًا منكرًا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس)[٤]، (وضعفه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال مرة: ثقة)[٥] .

---

(١) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (ص: ٣٤+٣٥ رقم ٦٣)

(٢) أخرجه ابن حبان في المجروحين (١٥٧/١)، وابن عدي في الكامل (٣٨٢/٢) (٥٤٣/٦) (٣٦٧/٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٥/٥٩) (١٥٦/٥٩)، وذكره الذهبي تاريخ الإسلام (٥٤٤/٢) وفي سير أعلام النبلاء (١٤٩/٣)، وفي ميزان الاعتدال (٦١٣/٢)

(٣) تهذيب التهذيب: (١٦٢/٣)

(٤) الكامل في الضعفاء لابن عدي (١٦٨/٨)

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (٢٤١/٤)

وأما حديث ابن مسعود[١]، فمداره الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي، وهو متروك متهم، (قال البخاري: "منكر الحديث، تركوه" وقال أبو حاتم: "متروك الحديث، لا يكتب حديثه"، وقال النسائي: "متروك"، وقال صالح جزرة: (كان يضع الحديث"، وقال الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"، وقال يحيى بن معين: "كذاب")[٢]، وقال ابن حبان: كان يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، ويروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، وهو الذي روى عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي ﷺ: «إذا رأيتم معاوية على منبر فاقتلوه»، وهو الذي روى «نجوم يوسف ﷺ»[٣].

ورواه عنه، عباد بن يعقوب الرواجني، وهو من (غلاة الروافض، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك)[٤].

وأما حديث أبي أمامة[٥]، ففيه سلمة بن الفضل، وهو ممن يُخطئ، (قال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه إنكار، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال: يخطئ ويخالف)[٦].

---

(١) أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢٥٠/١) (١٧٢/٢)، وابن عدي في الكامل (٤٩١/٢)، وذكره السيوطي في اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٣٨٨/١)، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٥٧٢/١) (٣٨٠/٢)، وذكره مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١٨٩/٧)، وذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤٢٨/٢) (١١٠/٥)

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٦٢/١)

(٣) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٩٢/٤)

(٤) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (ص: ٣٥)

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٧٠/٧)

(٦) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧٦/٢)

وأما مرسل الحسن[١]، ففيه عمرو بن عبيد المعتزلي، فهو متروك، قال أبو أحمد الحاكم: (متروك الحديث)[٢]، وقال ابن حجر: (كان داعية إلى بدعته اتهمه جماعة مع أنه كان عابدًا، من السابعة)[٣] .

قلت: فهذه الأسانيد شديدة الضعف، فهي مردودة متروكة، إما للضعف الشديد لرواته، وإما لبدعة الرفض، إذ إن هذا الحديث مما ينصر مذهب الرافضة، وبذلك يتأكد أن مصطلح مطروح يدل على شديد الضعف أو المتروك، قال ابن القيسراني بعد وصف لهذا الحديث بالمطروح: (سرقه منه عباد بن يعقوب الرواجني، وعباد هذا من غلاة الروافض، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك)[٤] .

***

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (١٨٠/٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٧/٥٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (ص ٣٠٧)، وذكره الذهبي تاريخ الإسلام (٩٤٢/٣) وفي سير أعلام النبلاء (١٠٥/٦) وفي ميزان الاعتدال (٢٧٧/٣)، وفي تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧٨/٧)، وذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب (٧٤/٨)

(٢) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٢١٤/١٠)

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر (٧٤٠/١ رقم ٥١٠٦)

(٤) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (ص: ٣٥)

الحديث الرابع:

جاء في تهذيب التهذيب: (ولهم شيخ آخر، في الضعفاء لأبي الفتح الأزدي[١]، وهو محمد خثيم: تابعي، لا يصح حديثه، يتكلمون فيه. وساق له من رواية جبارة بن مغلس، عن مندل، عن رجاء الخراساني[٢]، عنه، عن شداد بن أوس: أنه قال: "زوجوني، فإن النبي ﷺ أوصاني أن لا ألقى الله أعزب"، "قال النباتي: هذا إسناد مطرح"[٣].

قلت: لم أجد الحديث عن شداد من الطريق التي ذكرها الحافظ أعلاه، بل وجدته عند ابن أبي شيبة؛ قال: (حدثنا محمد بن بشر، عن أبي رجاء، عن عثمان بن خالد، عن الزهري، عن شداد بن أوس)[٤].

وهذا سند ضعيف لجهالة عثمان بن خالد، إذ لا وجود له في كتب التراجم أبدا، كما أن أبا رجاء وهو محرز بن عبد الله الشامي، وإن كان ثقة إلا أنه مدلس، من الطبقة الثالثة –كما ذكر ابن حجر –[٥]، وهم الذين لا يُقبل حديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع، وقد عنعن الحديث هنا.

ورواه ابن أبي شيبة أيضًا، من طريق محمد بن بشر، عن أبي رجاء، عن الحكم بن زيد، عن الحسن، عن معًاذ)[٦].

---

(١) هذا الكتاب مفقود

(٢) هكذا في المطبوع، ولعله أبو رجاء الخرساني

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (١٤٨/٩)

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٩/٩ رقم ١٦١٥٣)

(٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص: ٤٥ رقم ١٠٤)

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٩/٩ رقم ١٦١٥٤)

وهذا سند ضعيف أيضًا لما سبق بيانه من تدليس أبي رجاء، ولجهالة الحكم بن زيد، إذ لا وجود له في التراجم.

أما السند الذي ذكره الحافظ؛ فقد بين أنه في كتاب الضعفاء لأبي الفتح الأزدي، وهو كتاب مفقود، لكنه ذكر لنا سند أبي الفتح، من طريق جبارة بن مغلس، عن مندل، عن رجاء، عن محمد خثيم، عن شداد.

قلت: وهذا سند مسلسل بالضعفاء، فجبارة بن مغلس؛ قال ابن أبي حاتم: (كان أبو زرعة حدث عنه في أول أمره، ثم ترك حديثه بعد ذلك، وقال: قال لي ابن نمير: ما هو عندي ممن يكذب، كان يوضع له الحديث فيحدث به، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب)[١] .

ومندل بن علي، (قال عبد الرحمن: سئل أبو زرعة، عن مندل، فقال: لين الحديث. سئل أبي، عن مندل، فقال: شيخ)[٢] .

وأما رجاء الخرساني؛ فإن كان محفوظًا هكذا، فهو غير معروف إذ لا وجود لهذا الاسم في التراجم، لكن غالب الظن أنه أبو رجاء، وهو مطر بن طهمان قال الحافظ: (صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف، من السادسة)[٣]، وأما محمد بن خثيم: فقد قال الحافظ: (مقبول)[٤] .

فالحديث بهذه العيوب يكون ضعيفا جدًّا – والله أعلم –.

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٨٨/١)

(٢) تهذيب الكمال للمزي (٤٩٣/٢٨)

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر (٩٤٧/١ رقم ٦٧٤٤)

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر (٨٤٢/١ رقم ٥٨٩٤)

هذا ما وجدته من الأحاديث موصوفًا بالمطروح أو المطرح عند أئمة الحديث السابقين، لكن وجدت من المعاصرين من يصف بعض الأحاديث بهذا الوصف كالشيخ الألباني رحمه الله فقد قال عن حديث من رواية الكلبي: "أقول هذا وإن لم أقف على رجالها إلا الطريق الأولى ففيها الكلبي وهو متروك فحديثه مطروح لا يعتضد به"(١).

وهذا الوصف من الشيخ رحمه الله لا يخرج عما سبق بيانه من أقوال نقاد الحديث – والله أعلم –.

***

(١) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب (٨٢٩/٢)

المبحث الثالث: الرواة الذين وُصفوا بالمطروح أو المطرح

قلت: ذكرت هنا الرواة الذين وصفهم السابقون بهذا الوصف، ولم أذكر ما جاء عن المعاصرين، لكونهم لا ينقلون عم قبلهم، أو أنهم يصفون الرواة أو الروايات بأوصاف مستنبطة من أقوال السابقين، فهم الذين عليهم المعتمد في بيان المراد بهذه المصطلحات.

١- حسام بن مصك بن ظالم بن شيطان أبو سهل البصري، قال أحمد: (مطروح الحديث)[١] .

(وقال أبو حاتم: (لين الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه)، وقال أبو زرعة: (واهي الحديث، منكر الحديث)، وقال ابن حبان: (كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، حتى خرج عن حد الاحتجاج به)، وقال البخاري: (ليس بالقوي عندهم)، وقال الفلاس، والدارقطني: (متروك الحديث)، وقال النسائي: (ضعيف)، وقال علي ابن المديني: (لست أحدث عنه بشيء)، وقال غندر: (أسقطنا حديثه)، وقال ابن معين: (لا يكتب من حديثه شيء)، وقال ابن عدي: (وعامة حديثه إفرادات وغرائب، وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق))[٢]، وقال ابن المبارك: (تركت حديثه. وفي موضع آخر: ارم به)[٣] .

---

(١) تهذيب الكمال للمزي (٥/٦)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٧٨/١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣١٧/٣)

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٧٨/١)

(٣) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥١/٤)

قلت: هذا الراوي ساقط الرواية، متروك الحديث، أي أن وصفه بالمطروح، مناسبة لهذا الجرح القوي الذي لا يُعتبر بصاحبه، ولا يُكتب حديثه.

٢- حمزة بن أبي حمزة الجعفي النصيبي، قال أحمد: (هو مطروح الحديث)[١] .

(قال البخاري، وأبو حاتم: (منكر الحديث)، وأبو داود: (ليس بشيء)، وقال ابن حبان: (ينفرد عن الثقات بالموضوعات، حتى كأنه المتعمد لها، ولا تحل الرواية عنه)، وقال ابن عدي: (يضع الحديث)، وقال أبو زرعة: (ضعيف الحديث)، وقال النسائي والدارقطني: (متروك الحديث)، وقال ابن معين: (ليس حديثه بشيء)، وقال الترمذي: (ضعيف في الحديث)، وقال الحاكم: (يروي أحاديث موضوعة))[٢]، وقال ابن حجر: (متروك متهم بالوضع، من السابعة)[٣]

قلت: ظهر أن حال هذا الراوي متهالك ساقط، فأكثر النقاد على تكذيبه، ومن لم يكذبه، فقد اتهمه، مما يعني أن وصف الراوي بالمطروح، وصف شديد لا يقل عن التهمة والترك، بل قد يماثل الوصف بالكذب.

٣- حنش بن المعتمر ويقال: ابن ربيعة الكناني، قال ابن حزم في المحلي: (ساقط

---

(١) تهذيب الكمال للمزي (٣٢٣/٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٢١٠/٣)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٨٩/١)

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٨٩/١)

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر (٢٧١/١ رقم ١٥٢٧)

مطرح)[1]، وقال ابن الملقن: (ساقط مطرح)[2] .

(قال بن المديني حنش بن ربيعة: (لا أعرفه)، وقال أبو حاتم: (هو عندي صالح، ليس أراهم يحتجون بحديثه)، وقال أبو داود: (ثقة)، وقال البخاري: (يتكلمون في حديثه)، وقال النسائي: (ليس بالقوي)، وقال ابن حبان: (لا يحتج به، وكان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتى صار ممن لا يحتج بحديثهم)، وقال العجلي: (تابعي ثقة)، وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالمتين عندهم) وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وأبو العرب الصقلي في الضعفاء)[3] .

قلت: حال حنش أيضًا ليس بالضعيف جدًّا، فهو بالرغم من أنه ليس حجة، لكن يُعتبر به، ولذلك وصفه بالمطروح يحمل على شدة ابن حزم وافراطه، وأما وصف ابن الملقن له بذلك فلم يظهر لي سببه إلا إن قيل: إنه تابع ابن حزم على ذلك، كما أنه ليس من مشاهير أئمة الجرح والتعديل فربما أفرط بهذا الوصف – والله أعلم –.

٤– عبد القدوس بن حبيب، قال يحيى بن معين: (شيخ شامي مطروح الحديث)[4] .

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٥٩/٣)، المحلى بالآثار لابن حزم (٤٣٧/٨) لكن لم أجد ما نقله الحافظ عن ابن حزم في المحلى

(٢) البدر المنير لابن الملقن (٥٣١/٩)، خلاصة البدر المنير لابن الملقن (٤٢٤/٢)

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٥٨/٣+٥٩)

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٣٤/١٢)

(وقال يحيى بن معين: (ضعيف)، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث كان لا يصدق)، وقال أبو زرعة: (ضعيف الحديث))[1]، (وقال عبد الرزاق: (ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله: كذاب، إلا لعبد القدوس)، وقال البخاري: (تركوه، منكر الحديث)، وقال مسلم: (ذاهب الحديث)، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، (وقد صرح ابن حبان بأنه كان يضع الحديث)، وقال الفلاس: (أجمعوا على ترك حديثه))[2]، وقال ابن عدي: (له أحاديث غير محفوظة، وهو منكر الحديث إسنادا ومتنا)[3].

قلت: من البَيِّن الواضح أن هذا الراوي من أصحاب الجرح الشديد جدًّا، فهو متروك أو أشد، وبذلك يكون "مطروح" بمعنى المتروك، كما سبق تقريره، أي أن الناقد يُطلقها، ويُريد بها الجرح الذي لا يُعتبر بصاحبه.

٥- عبد الله بن لهيعة، قال ابن القطان: (وَهُوَ مطرح) ، وقال السيوطي: (وابن لهيعة مطروح) .

وقال أحمد: (من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟)، وقال مرة: (ما حديثُ ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه ببعض)، وقال أحمد بن صالح: (كان ابن لهيعة من الثقات، إلا أنه إذا لقن شيئًا حدث به)، وقال ابن عدي: (حديثه كأنه يستبان، وهو

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٥/٦)

(٢) لسان الميزان لابن حجر (٢٣٣/٥)

(٣) الكامل في الضعفاء لابن عدي (٤٥/٧)

ممن يكتب حديثه)، وقال الحاكم أبو أحمد: (ذاهب الحديث) وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة عن الإفريقي وابن لهيعة أيهما أحب إليك؟ فقالا: جميعا ضعيفان، وابن لهيعة أمره مضطرب، يُكتب حديثه على الاعتبار)، وقال الخطيب: (فمن ثَم كثرت المناكير في روايته لتساهله)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال ابن مهدي: (لا أحمل عنه قليلًا ولا كثيرًا)، وقال ابن معين: (كان ضعيفًا لا يحتج بحديثه؛ كان من شاء يقول له حدثنا).

قلت: حال ابن لهيعة ليس بالشديد الضعف، بل هو ممن يُعتبر به، ويُعتضد، ورواية العبادلة عنه أمثل من غيرهم، كما حاله في أول أمره، أفضل من آخره بعد احتراق كُتبه، وعليه فوصفه بالمطرح أو المطروح، يُحمل على شدة ابن القطان، وأما السيوطي فيبدو كلامه يتوجه لنكارة الحديث وليس للراوي فقد ورد كلامه السابق بعد حديث: "ابن عمر مرفوعا: أن إبليس دخل العراق فقضى حاجته منها ودخل الشام فطردوه حتى بلغ ميسًا ثم دخل مصر فباض فيها وفرخ وبسط عبقريه".

بل قد يكون ذلك ليس من كلام السيوطي، فقد تعقب الكلام السابق بقوله قلت، حيث جاء النص على النحو الآتي: "وابن لهيعة مطروح وأحمد بن أخي بن وهب كذاب، (قلت) كلا بل أحمد ثقة روى له مسلم"، وقد حاولت التحقق فلم يتبين لي، فلعل في الكلام سقط – والله أعلم –.

٦– فطر بن خليفة القرشي، قال أبو داود عن أحمد بن يونس: (كنا نمر على

فطر وهو مطروح لا نكتب عنه)[1] .

(قال أحمد بن حنبل: (ثقة صالح الحديث)، وقال أحمد أيضًا: (كان عند يحيى بن سعيد ثقة)، وقال ابن معين: (ثقة)، وقال العجلي: (كوفي ثقة حسن الحديث وكان فيه تشيع قليل)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويحسن القول فيه ويحدث عنه)، وقال النسائي: (لا بأس به)، وقال في موضع آخر: (ثقة حافظ كيس) وقال أبو زرعة الدمشقي: (سمعت أبا نعيم يرفع من فطر ويوثقه، ويذكر أنه كان ثبتًا في الحديث) .

وقال الساجي: (صدوق، ثقة، ليس بمتقن، كان أحمد بن حنبل يقول هو خشبي مفرط)، وقال الساجي: (وكان يقدم عليا على عثمان)، وقال السعدى: (زائغ، غير ثقة)، وقال أبو بكر بن عياش: (ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه)، وقال قطبة بن العلاء: (تركت فطرا لأنه يروى أحاديث فيها إزراء على عثمان))[2] .

قلت: لا يظهر لي أن المراد بقول أحمد بن يونس – مطروح لا نحدث عنه – يراد به الجرح الشديد، وإنما المراد بمطروح هنا: أنه كان جالسًا لا أحد يكتب عنه لأنه كان عسرًا في ذلك، قال ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله تعالى، ومن الناس من يستضعفه، و كان لا يدع أحدًا يكتب عنه)[3] .

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٠١/٨)

(٢) تهذيب التهذيب (٣٠١/٨)

(٣) تهذيب التهذيب (٣٠١/٨)

وإلا فهو ثقة في الحديث تُكلم فيه من جهة مذهبه في التشيع وتفضيله علي على عثمان كما يظهر من أقوال كبار نقاد الحديث.

فإن رجح أن أحمد بن يونس أراد جرحه فالذي يظهر أنه أراد ترك الكتابة عنه لسوء مذهبه – والله أعلم.

٧- قبيصة بن حريث، قال ابن حزم: (ضعيف مطروح)[١] .

(قال البخاري: (في حديثه نظر)، وقال ابن حجر: (وجهله ابن القطان)، وقال النسائي: (لا يصح حديثه)، وقال العجلي: (تابعي ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات))[٢]، وقال ابن حجر (صدوق، من الثالثة)[٣] .

قلت: قبيصة لا يصل حاله لما وصفه به ابن حزم، بل هو صدوق له أوهام، يُقبل عند المتابعة، ويرد عند المخالفة، ويُحذر عند التفرد، وعليه فوصف ابن حزم له بالمطروح افراط وشدة.

٨- كوثر بن حكيم، قال إبراهيم بن يعقوب السعدى الجُوزْجَاني: (لا يحل كتابة حديثه عندي لأنه مطروح[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٢٥/٣)

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٢٥/٣)

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر (٧٩٧/١ رقم ٥٥٤٦)

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٦٧/٥٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٧/٧)، لسان الميزان ت أبي غدة (٤٢٧/٦)، لكن في الكامل واللسان "مطرح" بدل "مطروح" وهي بنفس المعنى

(قال أحمد: (كوثر أحاديثه بواطيل ليس بشَيْءٍ)، وقال يَحْيى بن معين: (ليس بشَيْءٍ)، وقَالَ البُخارِيّ: (كوثر بن حكيم عن نافع منكر الحديث)، وقال النسائي: (متروك الحديث))[١]، وقال الدارقطني وغيره: (متروك)[٢] .

قلت: هذا الراوي ضعفه شديد جدًّا حيث وصفه أئمة الجرح والتعديل بأوصاف شديدة الجرح كما هو واضح، فحاله لا يقل عن المتهم والمتروك، مما يعني أن وصف "مطروح" قد يماثل أحيانًا وصف المتروك، أو شديد الضعف.

٩- محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي، قال أبو حاتم السجستاني: (كان بالكوفة نحويّ يقال له أبو جعفر الرؤاسي وهو مطروح العلم ليس بشيء)[٣]، وقال الذهبي: (ولم يذكره ابن أبي حاتم؛ وهو شيخ)[٤]، وقال الحموي: (كان إمامًا في النحو بارعًا في العربية، وهو أستاذ أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، رجلًا صالحًا ورعًا، وله تصانيف كثيرة منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب الوقف والابتداء الكبير، وكتاب الوقف والابتداء الصغير)[٥] .

قلت: لم أجد في ترجمة هذا الراوي ما يتعلق بالجرح والتعديل، مدحًا أو جرحًا، إلا أنهم أثنوا عليه معرفته في باب العربية والأدب، وتمكنه منه، ولا غرابة

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٧/٧)

(٢) ميزان الاعتدال (٤١٦/٣)

(٣) معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٢٤٨٨/٦)

(٤) تاريخ الإسلام (١١٩١/٤ رقم ٢٦٧)

(٥) معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي (٢٥٧٢/٦)

في ذلك فهو ليس من أهل الحديث فلم يتعرض النقاد له، وقد صنف في علوم القرآن، فربما لم يحسن رواية الحديث، فقيل فيه ما قيل، أن من تعاطى ما لا يُحسنُ من العلوم أتى بالعجائب، ووقعت منه الغرائب، ولو كان في غيرها رأسًا، وعليه فمن أقحم نفسه فيما لا يُحسن، استحق أن يُوصف في هذا الباب بالمطروح، والغالب أنه أراد علمه في اللغة لكون أبي حاتم هنا هو اللغوي السجستاني، وليس الرازي الناقد، فيبدو هذا الراوي لا علاقة له بعلم الرواية.

١٠- محمد بن الفرات التميمي، قال ابن حزم: (ضعيف باتفاق، مطرح)[١]، وقال الذهبي: (مطروح)[٢] .

(وقال البخاري: (منكر الحديث رماه أحمد بالكذب)، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، يروي عن أبي إسحاق أحاديث منكرة)، وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بشيء)، وقال أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن عمار: (كذاب)، وقال أبو داود: (روى عن محارب أحاديث موضوعة)، وقال أبو زرعة: (كوفي ضعيف الحديث)، وضعفه الدارقطني. وقال مرة: (ليس بالقوي)، وقال النسائي والأزدي: (متروك الحديث)، وقال ابن معين: (ليس بشيء)، وقال علي ابن المديني: "روى عن حبيب مناكير"، وضعفه))[٣] .

---

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٣٠٨/١٠)

(٢) تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي (ص: ٣٥٠)

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٦٧٢/٣)

قلت: هذا الراوي موصوف بالكذب، أو على الأقل هو متروك الحديث، مما يؤكد لنا أن وصف "مطروح" تماثل "متروك"، ولا ضير أن تُطلق إحداهما على الأخرى، وإن رجحنا وصفه بالكذب، فيكون "مطروح" إما اجتهادًا لصاحبه الذي أطلقه على الراوي، وإما أن يكون مساويًا للوصف بالكذب، وهذا لا بد فيه من توفر قرينة على ذلك.

١١- نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى الكوفي القاصّ، (قال كاتبه: وهو وإن كان متروكا كان مطروح الحديث)[١] .

(وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف الحديث)، وقال أبو زرعة: (لم يكن بشيء)، وقال ابن معين: (يضع، ليس بشيء)، وقال ابن حبان: (يروي عن الثقات الموضوعات توهما، لا يجوز الاحتجاج به)، وقال ابن عبد البر: (أجمعوا على ضعفه، وكذبه بعضهم، وأجمعوا على ترك الرواية عنه)، وقال البخاري: (يتكلمون فيه)، وقال الحاكم: (روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة)، وقال الدولابي والدارقطني: (متروك)، وقال الساجي: (كان منكر الحديث، يكذب)، وقال العقيلي: (كان ممن يغلو في الرفض)، وقال النسائي: (متروك الحديث))[٢]، (وقال أبو علي الطوسي، وأبو داود: (يضعف في الحديث)، وذكره أبو العرب، وابن الجارود، وابن شاهين، والبلخي، ويعقوب بن شيبة، وابن سفيان، والبرقي في جملة الضعفاء)[٣] .

---

(١) إمتاع الأسماع للمقريزي (٣٨/١١)

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٣٩/٤)

(٣) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٧٨/١٢)

قلت: كما هو واضح هذا الراوي لا يقل حاله عن المتهم والمتروك، مما يعني أن وصف "مطروح" قد يماثل أحيانا وصف المتروك، أو شديد الضعف.

١٢- أبو البختري، وهب بن وهب بن كثير القاضي، قال محمد بن عوف الحمصي: (سألت أحمد بن حنبل، عن أبي البختري، فقال: مطروح الحديث)[١].

(وقال أبو داود السجستاني: (كذابو المدينة محمد بن الحسن بن زبالة، ووهب بن وهب أبو البختري، بلغني أنه كان يضع الحديث بالليل في السراج)، وأبو بكر بن عياش: (لم يكن صاحب حديث، كان كذابا)، وقِيل لأحمد بن حنبل: تعلم أحدًا روى لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح؟ فقال: (ما روى هذا إلا ذاك الكذاب أبو البختري)، وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال علي بن المديني: (هو كذاب)، وقال مسلم: (متروك الحديث)، وقال ابن معين: (كان يكذب على الرسول ﷺ))[٢]، (وقال البخاري: (سكتوا عنه)، وقال الذهبي: (متروك الحديث))[٣] .

قلت: بالنظر لأقوال النقاد في أبي البختري هذا تبين أنه موصوف بالكذب، أو على الأقل متروك الحديث، مما يعني أن وصف الراوي بالمطروح، جرح شديد يساوي التهمة بالكذب، بل قد يساوي الوصف بالكذب إذا توفرت قرينة،

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي (ص: ٢٢١)

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٥/٦٢٥)

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٩/٣٧٤)

كما هو الحال هنا، فالإمام أحمد الذي وصفه بالمطروح، وصفه بالكذاب، مما يعني أنه أراد بالمطروح هنا أعلى أوصاف الجرح الشديد.

هذا ما وجدته من الرواة موصوفًا بالمطروح أو المطرح عند أئمة الحديث السابقين، لكن وجدت المعاصرين من يصف بعض الرواة بهذا الوصف كالشيخ أبي إسحاق الحويني حيث قال: (فالحاصل أن كل من رواه عن هشام بن عروة كذاب مطروح. والله أعلم)[1]، وقال عن بشر بن نمير: (مطروحٌ)، وعن الحسن بن عمارة: (مطروحٌ، كذَّبه ابن معين وغيره، وتركه آخرون)، وعن خالد بن إسماعيل المخزوميّ: (ساقطٌ مطروح)، وعن عبد الوهاب بن الضحّاك: (مطروحٌ ساقطٌ)، وعن محمد بن مروان السُّدِّيّ الصغير: (ساقطٌ مطروح))[2]

قلت: بالتأمل في أقوال الشيخ أبي إسحاق نجدها لا تخرج عما سبق بيانه عن السابقين، لذا تركت دراستهم لعدم وجود هذا الوصف عند علماء الجرح والتعديل بحق هؤلاء الرواة، ولأن فيما نُقل عن السابقين فيه الغنية إن شاء الله.

***

(١) تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد لأبي إسحاق الحويني (٣٦٨/١)

(٢) نثل النبال بمعجم الرجال لأبي إسحاق الحويني (٢٩٧/١، ٤٥٧، ٥٣٥) (٤٣٧/٢)

الخاتمة

- المطروح أو المطرح من أقسام الضعف الشديد الذي لا يُعتبر به، ولا يُعتضد، ولذا فهو مردود غير مقبول.
- يُطلق المطروح أو المطرح على الحديث بمعنى الضعيف جدًّا، أو التالف، ويُطلق على الراوي المتهم ونحوه.
- المطروح وصف مستخدم عند المحدثين قديمًا منذ عصر الإمام أحمد، وابن معين، ثم تتابع استخدامه دون اشتهار كالمتروك ونحوه.
- أول من استخدمه وصفًا للحديث الإمام أحمد، وأول من استخدمه وصفًا للراوي، أحمد وابن معين.
- استخدام هذا الوصف ليس مشتهرًا بكثرة، بل هو قليل، لكنه ليس معدومًا ولا نادرا.
- يبدو أن بعض المحدثين استخدموا بدلًا منه وصف "متروك"، فهو أكثرُ انتشارًا.
- المطروح أو المطرح والمتروك والمتهم، جميعها بمعنى متقارب، ويمكن أن يُستخدم أحدها مكان الآخر.
- وصْفُ الحديث بالمطروح قد يكون راجعًا للمتن، تبعًا لرأي الناقد الفقهي، أي أن السند قد يكون نظيفًا، ومع ذلك يصف الناقدُ الحديثَ بالمطروح، مشيرًا لعلة متينة كالشذوذ أو النكارة، أو مخالفة المستقر الثابت المجمع عليه، وكل ذلك لا بد أن يكون لها سبب خفي في السند، إذ ليس من منهج المحدثين نقد المتن مجردًا عن سنده.

- غالب أسباب وصف الحديث بالمطروح أو المطرح يرجع للسند، إما لتهمة الراوي، أو لإبهامه، أي بسبب الضعف الشديد في السند.
- وصف الراوي بالمطروح يماثل التهمة بالكذب، أو المتروك، وأحيانًا يُطلق على الموصوف بالكذب، وهذا إما أن يكون راجعًا لرأي الناقد فيه، أي أنه اكتفى بوصفه بالمطروح، وإن وصفه غيره بالكذب، لأنه لم يثبت عنده بحقه وصف الكذب لذلك الراوي.
- قد تكون هذه الصفة مماثلة لصفة الكذاب، لكن لا بد من قرينة، كأن يصفه الناقد نفسه مرة بالكذاب، ومرة بالمطروح مما يشعر بأنه يجرحه بشدة.
- قد يكون هذا الوصف تعنتًا وشدة كما وقع من ابن حزم، لقبيصة، ومن القطان لابن لهيعة.

***

قائمة المراجع

١. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. البكجري، مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحكري الحنفي أبو عبد الله، (المتوفى: ٧٦٢ هـ). تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م، (د.م)

٢. **إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**. المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي تقي الدين (المتوفى: ٨٤٥ هـ). تحقيق محمد عبد الحميد النميسي، ط الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.

٣. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**. ابن الملقن المصري، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي (المتوفى: ٨٠٤ هـ). تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. ط الاولى، الرياض / السعودية: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.

٤. **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**. ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٢٨ هـ). تحقيق د. الحسين آيت سعيد. ط الأولى، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

٥. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف. ط الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلام، ٢٠٠٣م.

٦. **تاريخ بغداد**. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣ هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. ط الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠٢م.

٧. **تاريخ دمشق**. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: ٥٧١ هـ). تحقيق عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م، (د.م) (د.ط).

٨. **تذكرة الحفاظ**. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨ هـ). ط الأولى، بيروت / لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.
٩. **تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)**. ابن القيسراني الشيباني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني (المتوفى: ٥٠٧ هـ). تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط الأولى، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤م.
١٠. **تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (٦٧٣-٧٤٨ هـ). تحقيق غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، ط الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م، (د.م)
١١. **تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢ هـ). تحقيق د. عاصم بن عبد الله القريوتي، ط الأولى، عمان: مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٢. **تقريب التهذيب**. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي أبو الفضل شهاب الدين. تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. تقديم الشيخ بكر أبو زيد. دار العاصمة -١٤٢١هـ، (د.م) (د.ط)
١٣. **تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي**. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨ هـ). تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد. ط الأولى، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨م.
١٤. **التمييز**. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١ هـ). تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. ط الثالثة، المربع / الرياض / السعودية: مكتبة الكوثر، ١٤١٠هـ.
١٥. **تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد**. أبو إسحاق الحويني، حجازي محمد شريف. موقع المحجة نشر الكتروني، (د.م) (د.ط) (د.ت).
١٦. **تهذيب الكمال**. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج. تحقيق د. بشار عواد معروف. ط الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٧. **تهذيب اللغة**. الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (المتوفى: ٣٧٠ هـ). تحقيق محمد عوض مرعب. ط الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.
١٨. **تهذيب التهذيب**. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي أبو الفضل الشافعي . ط الأولى، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ— ١٩٨٤م.
١٩. **الثقات**. ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معَّاذ بن مَعْبدَ، التميمي أبو حاتم الدارمي (المتوفى: ٣٥٤ هـ). تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ط الأولى، حيدر آباد الدكن / الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٢٠. **الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب**. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري (المتوفى: ١٤٢٠ هـ). ط الأولى، غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٢ هـ، (د.م).
٢١. **جامع الترمذي**. محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي. تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون. بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ط) (د.ت)
٢٢. **الجرح والتعديل**. ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي (المتوفى: ٣٢٧ هـ). ط الأولى، حيدر آباد الدكن-الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١ هـ-١٩٥٢م.
٢٣. **جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، للشيخ العلامة أبي حفص عمر بن بدر الموصلي**. تأليف الحويني، أبو إسحاق. دار الكتاب العربي، ١٤١٤-١٩٩٤م، (د.م) (د.ط).
٢٤. **خلاصة البدر المُنير**. ابن الملقن المصري، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤ هـ). ط الأولى، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٤١٠ هـ-١٩٨٩م، (د.م)
٢٥. **سنن ابن ماجه**. القزويني، محمد بن يزيد أبو عبد الله. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، (د.ط) (د.ت).

٢٦. **سنن أبي داود**. السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود الأزدي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، (د.م) (د.ط) (د.ت).
٢٧. **سنن البيهقي الكبرى**. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر. تحقيق محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، (د.ط)
٢٨. **سنن الدارقطني**. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥ هـ). تحقيق شعيب الارنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم. ط الأولى، بيروت- لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤م.
٢٩. **سنن النسائي الكبرى**. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن. تحقيق د عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٣٠. **سير أعلام النبلاء**. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨ هـ). مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م
٣١. **شرح علل الترمذي**. ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد (المتوفى: ٧٩٥ هـ). تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط الأولى، الزرقاء — الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.
٣٢. **الصَّارِمُ المُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي**. ابن عبد الهادي الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ). تحقيق عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني. قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله. ط الأولى، بيروت-لبنان: مؤسسة الريان، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.
٣٣. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (المتوفى: ٣٩٣ هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط الرابعة، دار العلم للملايين - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م

٣٤. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**. ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي. تحقيق شعيب الأرناؤوط. ط الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٣٥. **صحيح مسلم**. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ط) (د.ت).
٣٦. **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**. المليباري، حمزة عبد الله. ط الأولى، بيروت-لبنان: دار ابن حزم، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣م.
٣٧. **الضعفاء** الكبير. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (المتوفى: ٣٢٢ هـ). تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. ط الأولى، بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤م.
٣٨. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز
٣٩. فتح المغيث بشرح **الفية الحديث للعراقي**. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (المتوفى: ٩٠٢ هـ). تحقيق علي حسين علي. ط الأولى، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.
٤٠. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨ هـ). تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. ط الأولى، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية-مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م.
٤١. **الكامل في ضعفاء الرجال**. الجرجاني، أبو أحمد بن عدي (المتوفى: ٣٦٥ هـ). تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة. ط الأولى، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

٤٢. **كتاب العين**. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (المتوفى: ١٧٠ هـ). تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال، (د.م) (د.ط) (د.ت)
٤٣. **الكفاية في علم الرواية**. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣ هـ). تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. المدينة: المكتبة العلمية، (د.ط) (د.ت)
٤٤. **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر (المتوفى: ٩١١ هـ). تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة. ط الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ-١٩٩٦م.
٤٥. **لسان الميزان**. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢ هـ). تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. ط الأولى، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م، (د.م).
٤٦. **مجموع الفتاوى**. ابن تيمية الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: ٧٢٨ هـ). تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. ط الأولى، المدينة النبوية / السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦ هـ/١٩٩٥م.
٤٧. **المصنف في الأحاديث والآثار**. ابن أبي شيبة، أبو بكر. تحقيق كمال يوسف الحوت. ط الأولى، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.
٤٨. **المجتبى من السنن وهو سنن النسائي الصغرى**. **النسائي**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (المتوفى: ٣٠٣ هـ). ط الأولى، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م.
٤٩. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد التميمي أبو حاتم الدارمي (المتوفى: ٣٥٤ هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط الأولى، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦ هـ.
٥٠. **المستدرك على الصحيحين**. الحاكم النيسابوري، الإمام أبو عبد الله. بيروت: دار المعرفة، (د.ط) (د.ت)

٥١. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ). تحقيق أحمد معبد عبد الكريم. جمعية المكنز الإسلامي-دار المنهاج، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، (د.م) (د.ط).
٥٢. **مسند الدارمي**. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. ط الأولى، الرياض / السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤١٢ هـ.
٥٣. **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢ هـ). ط الأولى، الرياض / السعودية: دار العاصمة، ١٤١٩: ١٤٢٠ هـ-١٩٩٨: ٢٠٠٠م.
٥٤. **معجم الأدباء=إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (المتوفى: ٦٢٦ هـ). تحقيق إحسان عباس. ط الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م.
٥٥. **المغني**. ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٦٢٠ هـ). القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ هـ-١٩٦٨م، (د.ط).
٥٦. **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله** ﷺ. ابن الجارود النيسابوري، أبو محمد عبد الله بن علي (المتوفى: ٣٠٧ هـ). ط الأولى، القاهرة: دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م.
٥٧. **الموطأ**. مالك بن أنس. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. ط الأولى، الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.
٥٨. **الموقظة في علم مصطلح الحديث**. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدّة. ط الثانية، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢ هـ.
٥٩. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨ هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. ط الأولى، بيروت / لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ هـ-١٩٦٣م.

٦٠. **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام). ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢ هـ). تحقيق عصام الصبابطي وعماد السيد. ط الخامسة، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

٦١. **نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني**. جُمع من كتب الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه الوكيل، أبو عمرو أحمد بن عطية. ط الأولى، مصر: دار ابن عباس، ١٤٣٣ هـ-٢٠١٢م.

٦٢. **النكت على مقدمة ابن الصلاح. الزركشي**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله (المتوفى: ٧٩٤ هـ). تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. أضواء السلف – الرياض، ط الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م

٦٣. **نيل الأوطار. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ). تحقيق عصام الدين الصبابطي. ط الأولى**، مصر: دار الحديث، ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.

***